

المحتلين... [و] أن الصندوق قد يكون بنكاً للمعلومات في المستقبل فقط، ما دام العرب لم يدفعوا» (الحياة، لندن، ١٩٨٩/٦/٢٨). وقد اجتمعت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة، في أواخر حزيران (يونيو)، برئاسة كل من وزير الخارجية الأردنية، مروان القاسم، عن الجانب الاردني، وعضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، عن الجانب الفلسطيني، وعرضت الأوضاع التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبحثت [في] المواضيع المدرجة على جدول عملها ضمن الغايات المرجوة من انشائها... وبحثت... في... العلاقات الأردنية - الفلسطينية» (المصدر نفسه).

والمصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدورها، تسير ببطء، مع وجود مؤشرات تدل على تطورها نحو الأحسن. ومن تلك المؤشرات «أفراج سوريا عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين... كذلك، نقلت أوساط فلسطينية أخبار تفيد بأن سوريا طلبت من الفصائل الفلسطينية المعارضة لسياسة أبو عمار إيجاد الوسائل الكافية للتصالح والتفاهم؛ كما نقلت هذه المصادر أن السلطات السورية طلبت من العقيد ابوموسى اخلاء مقر الرئيس الفلسطيني، أبو عمار، والذي كان احتله أبو موسى بعد انشقاقه عن 'فتح'» (الحوادث، لندن، العدد ١٧٠٣، ١٩٨٩/٦/٢٣، ص ١٠). ويذكر مصدر فلسطيني «أن اتصالات سورية - فلسطينية تمت أخيراً من طريق طرف ثالث... أدت الى الاتفاق على اطلاق مجموعات جديدة من المعتقلين الفلسطينيين قبل عيد الاضحى، استكمالاً للانفراج في العلاقات الفلسطينية - السورية... وأن وفداً فلسطينياً ربيعاً سيتوجه الى دمشق بعد العيد... وسيبحث هذا الوفد في القضايا الجوهرية المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، ورؤية سوريا لآلية تحقيق السلام في المنطقة وامكانات التقريب بين التصورات الفلسطينية والتصورات السورية من هذه المسألة» (الحياة، ١٩٨٩/٦/٢٨).

وتوجه وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى دول أوروبا الغربية، في زيارة شملت بريطانيا والسويد والنرويج والدنمارك وفنلندا، لشرح مقررات قمة الدار البيضاء لقادة تلك الدول؛ وحصل معه الى رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، رسالة خطية من الرئيس المصري، حسني مبارك، تشرح «موقف مصر من تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط... [و] نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالدار البيضاء» (الأهرام، ١٩٨٩/٦/٥)، كما اجتمع عبدالمجيد، في القاهرة، مع سفراء دول المجموعة الأوروبية المعتمدين لدى مصر «لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصعيد الاجراءات القمعية من قِبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي... وطلب... سفراء المجموعة الأوروبية بابلغ وزراء خارجية دول المجموعة قلق مصر العميق ازاء الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، والتي تؤثر [في]... عملية السلام في المنطقة... ويأتي اجتماع الدكتور عبدالمجيد مع سفراء المجموعة الأوروبية في اطار التحرك المصري من أجل دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام» (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٦/٢٢).

وفي اطار مناقشات مجلس الأمن للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حدد السفير المصري، عبدالحليم بدوي، اطاراً لحل المسألة الفلسطينية على النحو التالي: «أولاً: ان قضية الشعب الفلسطيني هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط؛ ولذلك، فإن انتهاء الصراع لا بد وأن يستهدف ممارسة شعب فلسطين لحق تقرير المصير؛ ثانياً: لا بد أن ترد اسرائيل وكافة الأطراف المعنية على المبادرات السلمية الفلسطينية، ويمكن لاسرائيل اظهار حسن نواياها بالالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعاملة المدنيين وقت الحرب؛ ثالثاً: أن تتفق كافة الأطراف على بدء محادثات مباشرة في اطار المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراري المجلس ٢٤٢ و ٢٣٨ وقرارات الأمم المتحدة الأخرى» (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٦/٩).

كما استمر التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر على أعلى المستويات. وزار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة، في

في هذا المناخ العربي البعيد، نسبياً، من الاهتمام بالموضوع الفلسطيني، كانت مصر وحدها، الدولة العربية التي وظفت نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً لدعم القضية الفلسطينية. ففي

المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدورها، تسير ببطء، مع وجود مؤشرات تدل على تطورها نحو الأحسن. ومن تلك المؤشرات «أفراج سوريا عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين... كذلك، نقلت أوساط فلسطينية أخبار تفيد بأن سوريا طلبت من الفصائل الفلسطينية المعارضة لسياسة أبو عمار إيجاد الوسائل الكافية للتصالح والتفاهم؛ كما نقلت هذه المصادر أن السلطات السورية طلبت من العقيد ابوموسى اخلاء مقر الرئيس الفلسطيني، أبو عمار، والذي كان احتله أبو موسى بعد انشقاقه عن 'فتح'» (الحوادث، لندن، العدد ١٧٠٣، ١٩٨٩/٦/٢٣، ص ١٠). ويذكر مصدر فلسطيني «أن اتصالات سورية - فلسطينية تمت أخيراً من طريق طرف ثالث... أدت الى الاتفاق على اطلاق مجموعات جديدة من المعتقلين الفلسطينيين قبل عيد الاضحى، استكمالاً للانفراج في العلاقات الفلسطينية - السورية... وأن وفداً فلسطينياً ربيعاً سيتوجه الى دمشق بعد العيد... وسيبحث هذا الوفد في القضايا الجوهرية المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، ورؤية سوريا لآلية تحقيق السلام في المنطقة وامكانات التقريب بين التصورات الفلسطينية والتصورات السورية من هذه المسألة» (الحياة، ١٩٨٩/٦/٢٨).

في هذا المناخ العربي البعيد، نسبياً، من الاهتمام بالموضوع الفلسطيني، كانت مصر وحدها، الدولة العربية التي وظفت نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً لدعم القضية الفلسطينية. ففي